

فاطمة الصمادي | Fatima Alsmadi\*

## ثورة اجتماعية: السياسة ودولة الرفاه في إيران

.A Social Revolution: Politics and the Welfare State in Iran	العنوان الأصلي:
.Kevan Harris كيفان هاريس	المؤلف:
.2017	سنة النشر:
جامعة كاليفورنيا.	الناشر:
381 صفحة.	عدد الصفحات:

\* تشغل منصب باحث أول في مركز الجزيرة للدراسات، وهي مختصة بالشأن الإيراني.

Researcher at the Al Jazeera Center for Studies specializing in Iranian affairs.

الاجتماعية، ووزارة الإسكان، ومؤسسة الإمام الخميني للإغاثة، ومخططي الرعاية الاجتماعية في مؤسسات الرعاية في القرى، وشبكة الرعاية الصحية، ومؤسسة الضمان الاجتماعي، فضلاً عن مقابلات مع علماء اجتماع إيرانيين وخبراء اقتصاديين، مع مراجعة وتوظيف للكثير مما نُشر في الصحف والدوريات الإيرانية، مسجلاً ملاحظة جوهرية مفادها أن إيران التي رأها بأعينه مختلفة عن تلك التي قرأ عنها في الصحف، وعن تلك التي صورها الإعلام (ص 37).

ما يفعله هاريس، ولعلها إحدى الإضافات الحقيقية التي يقدمها الكتاب، أنه يقدم معلومات وزوايا جديدة في دراسته لتأثيرات المسار الاقتصادي في إيران في نشأة مؤسسات الرعاية الاجتماعية وعملها، ذلك المسار الذي بدأ في شكل ركود اقتصادي في «دولة تركض سريعاً وتبقى في المكان نفسه»؛ إذ لا تخبرنا المواد المتاحة على هذا الصعيد، خصوصاً في اللغات غير الفارسية، إلا عن تغيرات اجتماعية وسياسية قليلة في إيران ما بعد الثورة. لذلك، يلجأ هاريس إلى دراسة سياسات الرعاية الاجتماعية بوصفها مدخلاً فعلاً على هذا الصعيد، على نحو يتجاوز نظريات الدولة الريعية التي تتسم بالغياب النسبي لنظام الضرائب في كثير من الدول الشرق أوسطية (ص 45-67).

في دراسته التي تغطي منظومة الرفاه والرعاية الاجتماعية في الجمهورية الإسلامية، يعود هاريس إلى دراسة الفترة البهلوية في عهدها، تحت حكم كل من رضا شاه (ص 68-84) ومحمد رضا شاه (ص 85-95)؛ إذ كانت المؤسسة الرئيسة المهمة بالسياسة الاجتماعية في ظل الملكية، وهي «مؤسسة الأمان الاجتماعي»، تقوم على نظام

في هذا الكتاب الذي يستحق أن يوصف بـ«الرصين» و«الأكاديمي»، يناقش كيفان هاريس، الأستاذ المساعد في علم الاجتماع بجامعة كاليفورنيا، في لوس أنجلوس، مسار التنمية في إيران، من خلال الاحتكام إلى السياق العام للثروة والرفاه والرعاية الاجتماعية، وفق نظريات الاقتصاد العالمي، مع تأطير فلسفي وسياسي لا تفق نظريات علوم الاجتماع والسياسة بعيدة عنه. وضمن هذه المقاربة، لا يختلف الصعود والهبوط في المسار الاقتصادي الإيراني عما شهدته غالبية الدول المتوسطة الدخل خلال العقود الخمسة الماضية، ومع ذلك، فإن هناك كثيراً من المعطيات التي تؤكد خصوصية التجربة الإيرانية.

لهذا الكتاب عددٌ من نقاط القوة؛ قد يكون من أهمها المنهجية التي اتبعها هاريس، والتي استندت إلى الجهد الميداني، وهو ملمح غائب عن معظم الدراسات والكتب التي تُنشر حول إيران عموماً، وفي العالم العربي خصوصاً. قام هاريس بجمع المعلومات من خلال زيارات بحثية عدة لإيران في الفترة 2006-2011، شملت مؤسسات الرعاية الاجتماعية<sup>(1)</sup> في عدد من المحافظات على امتداد إيران؛ فقد أقام الباحث في مدنها فترات أجرى خلالها مقابلات معمقة مع مسؤولين سابقين وعاملين في قطاعات العمل، والرعاية

(1) يقصد هاريس بمؤسسات الرعاية الاجتماعية التي وردت في هذا الكتاب: المؤسسات المحكومة بمنظومة من القوانين والضوابط والخدمات التي وضعتها إيران لتقديم الحماية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في حالات المرض والشيخوخة وفقدان العمل. ويشمل ذلك: التأمين الصحي، والتقاعد، وتعويض الوفاة، ورعاية أسر قتلى الحرب العراقية - الإيرانية وجرحاها من كل الجوانب (مؤسسة الشهيد). وهي خدمات تُقدّم لقاء مقابل متواضع أو بالمجان على نفقة الدولة. ويتبع كثير من هذه المؤسسات وزارة الرفاه والتأمين الاجتماعي.

المدن، والمهاجرين، والمؤسسة الدينية متوسطة المستوى. وقد أدى الشكل الضيق للسياسة النخبوية في الفترة الملكية البهلوية، التي اتسمت بوجود مجموعات متنازعة تحت حكم الشاه، إلى تشجيع النخب المتنافسة لتوسيع نظام الرعاية الاجتماعية؛ من أجل استقطاب فئات اجتماعية أخرى، لتكون قواعد زبائنية (ص 290). وقادت الرؤية القومية لإيران، ومستلزمات أن تكون عضواً في نادي الدول الغنية، وحاجتها إلى وضع أولويات معينة للاقتصاد والسياسة الاجتماعية، إلى المبالغة في إبراز نجاح دولة بهلوي وقوتها. وقد خدعت هذه المبالغة المراقبين فيما يتعلق بصدق تعبير هذه السياسات عن نفسها، وصدق بنيتها الاجتماعية؛ إذ تعرضت هذه السياسات مراراً للإفساد، أو إعادة التوجيه، أو استغلال مجموعات داخل النظام في صراعها ضد مجموعات أخرى (ص 87-90).

ويرى المؤلف أن ثورة 1979 كانت مزيجاً من تعبئة تلك الفئات الاجتماعية التي عزّزها نظام الرعاية الاجتماعية لبهلوي؛ مثل طلاب الجامعات، والمهنيين الرسميين، والعمال الصناعيين، والموظفين الحكوميين؛ فضلاً عن تعبئة الفئات التي رأت نفسها مستبعدة من ذلك النظام، وهي المسماة الجماعات التقليدية في المجتمع. إن محركات بناء الدولة الحديثة ضمن الملكية البهلوية أدت إلى تسييس المشاركين في هذا التصاعد التعبوي، إلا أن شرائح مختلفة من المجتمع الإيراني كانت تحمل رؤى مختلفة للنظام الاجتماعي الحديث. وكانت أحداث عامي 1978-1979، بدرجة عالية، نزاعاً بين نخب الدولة الأقوياء والمعارضة المسيسة حول ما يجب أن يتضمنه هذا النظام، والفئات التي عليه أن يشملها (ص 111).

الرعاية الاجتماعية المؤسساتية الموجهة نحو الطبقات المهنية والعمالية الرسمية. ويرى هاريس أن هذه الآلية أوجدت منطقتين (ص 104) ساهما في إنتاج الحالة الاحتجاجية ضد نظام الشاه، هما:

- أولاً: ضغط الجماعات المعبأة من الأدنى التي شملت المثقفين القوميين، والحركات اليسارية، والطبقات الوسطى، والعمال الصناعيين، وأخذت في الاتساع، ودفعت الملكية البهلوية لتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية في دولة قومية مؤلفة حديثاً.

- ثانياً: قيام نخب الدولة بتوظيف عملية بناء الرعاية الاجتماعية في شكل إستراتيجية حكم؛ من أجل دمج طبقات جديدة، بوصفها كوادرات في مشروع تكنوقراطي لبناء الدولة وتحديثها؛ لتشكّل منافساً للنخب التقليدية الحزبية والثقافية التي اتخذت مواقف معارضة للنظام، وهذا ما يتضح من إطاحة حكومة مصدق، وما أعقبها من أحداث.

تبلورت، نتيجة لتلك المطالبات بحدودها الدنيا، منظمات الرعاية الاجتماعية التي خاطبت بالفعل اهتمامات جماهيرها المادية والاقتصادية. أما جهود الرعاية الأخرى التي قامت بها دولة الشاه؛ مثل إصلاح ملكية الأراضي، والصحة الريفيه، والتعليم، فقد جاءت نتيجة التجريب من الأعلى إلى الأدنى أكثر من كونها نتيجة لضغط اجتماعي (ص 109).

إن إحدى النتائج الرئيسة لتلك الجهود كانت عملية الانتقال الطبقي التي شملت قطاعات واسعة من المجتمع الإيراني، بما فيها تلك المصنفة بوصفها قطاعات تقليدية؛ مثل الفلاحين، وتجار

في الفصل الثالث من الكتاب، يناقش هاريس ما يُعَونُه «خلق دولة رعاية الشهداء» (ص 112)؛ إذ لم يكن من السهل بعد الثورة إعادة السيطرة على هذه الموجة العارمة من التعبئة الاجتماعية. وكانت المطالب ترتفع مجدداً من القاعدة إلى الأعلى في اتجاه الدولة. رافق ذلك أن دخلت الجمهورية الإسلامية سريعاً في عزلة جيوسياسية فرضتها عليها القوى العظمى، وعانت قيوداً اقتصادية على مصدر دخلها الرئيس (ص 143)، وخاضت حرباً ضد العراق شكلت أزمة وجودية. ولمواجهة الضغوط التي فرضتها هذه الأحداث المتزامنة، اضطرت نخب الدولة إلى الالتفات إلى الداخل، وتعبئة السكان من أجل الدفاع وبناء المؤسسات وحماية الحدود (ص 123).

استجاب الملايين من الإيرانيين لدعوات الدولة، وشارك الإيرانيون بأشكال مختلفة، خلال سنوات الحرب، في المؤسسات العسكرية، وفي المنظمات الثورية التي انتشرت في أرجاء الدولة. وعملت الملايين الأخرى من السكان على تسيير أمورهم ببساطة، باعتبار وقائع ضرورات زمن الحرب، والشعارات الساخنة لمؤيدي الدولة الذين كانوا يعتقدون أن المؤامرات المضادة للثورة لا تتوقف. ومع ذلك، لم يكن بقاء الدولة الجديدة يعتمد على الأيديولوجيا أو المواعظ أو القسر أو الكاريزما فقط؛ إذ كان يجب توفير وعود بشيء ما في المقابل (ص 130-131). ونتيجة لاختلاط الضغوط الاجتماعية، وعود الدولة والنخب الجديدة المتصارعة، نشأ مُركَّب الرعاية الاجتماعية لمؤسسات السياسة الاجتماعية.

دفعنا ضرورات الحرب الإيرانية - العراقية نخب الدولة الجديدة إلى الاعتماد على التعبئة الشعبية. وشكلت النقاشات حول ضرورات زمن الحرب انقسامات بين النخب في الجمهورية الإسلامية.

(2) «بنیاد» كلمة فارسية لها معانٍ عدة، منها «مؤسسة». وتنتشر في إيران مؤسسات كثيرة يبدأ اسمها بهذه الكلمة، مثل: «بنیاد مستضعفان انقلاب اسلامی» (مؤسسة المستضعفين)، و«بنیاد مسکن» (مؤسسة المسكن).

في الفصل الثالث من الكتاب، يناقش هاريس ما يُعَونُه «خلق دولة رعاية الشهداء» (ص 112)؛ إذ لم يكن من السهل بعد الثورة إعادة السيطرة على هذه الموجة العارمة من التعبئة الاجتماعية. وكانت المطالب ترتفع مجدداً من القاعدة إلى الأعلى في اتجاه الدولة. رافق ذلك أن دخلت الجمهورية الإسلامية سريعاً في عزلة جيوسياسية فرضتها عليها القوى العظمى، وعانت قيوداً اقتصادية على مصدر دخلها الرئيس (ص 143)، وخاضت حرباً ضد العراق شكلت أزمة وجودية. ولمواجهة الضغوط التي فرضتها هذه الأحداث المتزامنة، اضطرت نخب الدولة إلى الالتفات إلى الداخل، وتعبئة السكان من أجل الدفاع وبناء المؤسسات وحماية الحدود (ص 123).

استجاب الملايين من الإيرانيين لدعوات الدولة، وشارك الإيرانيون بأشكال مختلفة، خلال سنوات الحرب، في المؤسسات العسكرية، وفي المنظمات الثورية التي انتشرت في أرجاء الدولة. وعملت الملايين الأخرى من السكان على تسيير أمورهم ببساطة، باعتبار وقائع ضرورات زمن الحرب، والشعارات الساخنة لمؤيدي الدولة الذين كانوا يعتقدون أن المؤامرات المضادة للثورة لا تتوقف. ومع ذلك، لم يكن بقاء الدولة الجديدة يعتمد على الأيديولوجيا أو المواعظ أو القسر أو الكاريزما فقط؛ إذ كان يجب توفير وعود بشيء ما في المقابل (ص 130-131). ونتيجة لاختلاط الضغوط الاجتماعية، وعود الدولة والنخب الجديدة المتصارعة، نشأ مُركَّب الرعاية الاجتماعية لمؤسسات السياسة الاجتماعية.

إن مكونات «دولة الشهداء» تلك غريبة جداً بالنسبة إلى المرابطين الغربيين. وعلى سبيل المثال، فإن

كانت تتمتع بمستويات معيشة لائقة ما قبل عام 1979، لكن هذه العملية نفسها سمحت للكثيرين الآخرين بانتهاج مسار اجتماعي كان مسدوداً مسبقاً من الآباء المتعجرفين، والنخب المحليّة، وأصحاب الشهادات المهنية، وموظفي حكومة النظام القديم. وقد أدى الحشد السياسي للثورة والحرب إلى الحشد الاجتماعي الاقتصادي للملايين من السكان الذين التفوا حول مؤسسات الرعاية الاجتماعية الجديدة (ص 292).

وعند انتهاء الحرب ورحيل الخميني، رمز الدولة، صاحب الكاريزما والسطوة، تصارعت النخب السياسية للجمهورية الإسلامية حول كيفية مأسسة الثورة؛ وليس ذلك من منظور المؤمنين فقط، بل من منظور العالم بأسره أيضاً. إن إدراك القيود الصعبة للاقتصاد العالمي وقوانين اللعبة ما بعد عام 1989 قاد المزيد من نخب إيران للدفع في اتجاه إعادة تطبيق المعايير والسياسات التكنوقراطية؛ من أجل صياغة دولة تنموية تكون قادرة على إنهاء عسكرة المجتمع التي سادت في أعوام الحرب الثمانية، ولعل الفريق الذي اعتمد عليه رفسنجاني في فترة إعادة البناء مثل هذا التوجه. وبحسب بعض السياسيين فإنّ هذا الأمر يُعدّ الطريق الوحيدة المؤدية إلى الاستقلال الاقتصادي، بينما رأى غيرهم أنه كان طريقة للسيطرة في سياق الصراع الداخلي النخبوي (ص 292). وبغض النظر عن النيات، فإن نخب ما بعد الثورة جميعها تقريباً، وهي التي شملت المحافظين الثقافيين الأقوياء والمتطرفين المتوجهين نحو العالم الثالث، توصلت - على مضمّن - إلى أن النمو الاقتصادي واقتصاد المعرفة هما مفتاحا الحفاظ على المسار الثوري. وتبعاً لذلك، بدأت الدولة في اعتماد الخطط وتطوير مؤسسات الدفع التنموي التي كانت سائدة في زمن ملكية بهلوي.

كما قامت الحرب بمأسسة التعبئة الشعبية من خلال الروابط المكوّنة حديثاً بين الدولة والمجتمع، ووفّرت أيضاً مساحةاً للانقسامات الفصائلية، وسّعت نطاق التنافس النخبوي في تسعينيات القرن العشرين. لقد فرضت الحرب خطاباً معيّناً، وثبّتت خطاباً على حساب آخر. وقدّم هذا الخطاب الحرب على أنها «حرب بين الحق والباطل»، واستثمر «الاستشهاد» و«عاشوراء»، و«اتكأ على مفهوم «الجهاد». وفي الوقت ذاته، استفاد من حالة العداء تجاه العراق في التعبئة لنفسه وإقصاء منافسيه. وكما كانت الحرب صانعة للخطاب ومؤثرة فيه، فإن وقفها أوجد الأرضية للدخول في دورة جديدة، ليحل خطاب منافس، يقوم على ضرورة الإعمار، وبناء الاقتصاد، وانفتاح المجتمع، وهي دورة قادها هاشمي رفسنجاني حين اعتمد على فريق اقتصادي من أولئك الذين درسوا في الغرب. وكانت النقاشات والظروف نفسها التي حكمت العقد الأول من عمر الجمهورية الإسلامية هي التي أسست للانقسامات التي أخذت بعداً فكرياً انعكس أساساً على دور الدولة، والاقتصاد، والتنمية السياسية والاقتصادية، والمجتمع المدني، والحقوق الفردية. وتجلّى التجاذب والانقسام في فترة حكم محمد خاتمي، وخصوصاً في الفترة الرئاسية الثانية.

ويرى هاريس، في إحدى خلاصاته حول هذه القضية، أن ما حدث في إيران يمكن مقارنته وفق ما يحدث عادة في عقب الثورات والحروب؛ ففي إيران، وجد الرجال والنساء أصحاب الخلفيات المهمّشة والفقيرة فرصاً متاحة، واختاروا في كثير من الأحيان انتهاج حياة تختلف جذرياً عن حياة آبائهم. لا شك في أن انقلاب الأوضاع والتميز الطبقي اللذين وُجدا خلال اضطرابات الثورة والحرب أضرباً بالآلاف من العائلات التي

الاجتماعية للطبقات الدنيا، ولمطالبه هذه الطبقات بأن يكون لها دور في سياسات النخبة. ويمكن القول بأهمية التدافع بين المجموعات السياسية والاجتماعية، الحزبية وغير الحزبية، في إيجاد دفع شامل لسياسة الرعاية الاجتماعية، وبأن هذا الدفع لم يزل قوياً إلى اليوم؛ على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها الجمهورية الإسلامية.

وعلى الرغم من هذا التوسع الذي شهده نظام الرعاية الاجتماعية في إيران، فإنه لا يمكن تجاهل القيود والمحددات التي تواجهها الجمهورية الإسلامية على هذا الصعيد، ولا ينكرها هاريس (ص 293). ولعل أبرزها ما يلي:

- إن التخفيف من الفقر المدقع كان ممكناً في دولة متوسطة الدخل في حال توافر موارد كافية للمهمة أو امتلاك الدافع السياسي لفعل ذلك. في المقابل، كان تخفيف التفاوت الاجتماعي أصعب كثيراً؛ لأن الدول المتوسطة الدخل تمتلك قطاعات غير رسمية واسعة يصعب على الدولة ضبطها وإدارتها. أما منظمات التأمين الاجتماعي الشركانية الموجودة في السابق والمنقولة عن نماذج أوروبية، فلم تستطع وحدها تغطية جميع السكان، وذلك على اعتبار أنها تعمل من خلال العلاقة بين التوظيف الرسمي والعمل المأجور.

- إن الفقر المدقع قد تناقص، وسعى مزيد من الناس لإيجاد سبل للصعود، وصار نظام الرعاية الاجتماعية نفسه في كثير من جوانبه أكبر تكلفة وإرهاقاً للدولة؛ فالرعاية الصحية الطويلة الأمد تطلبت موارد أكبر على المستويين المؤسساتي والمادي، مقارنة بالرعاية الصحية الأولية، كما أن التوسع في التعليم نتج منه تخريج مئات الآلاف من الإيرانيين الشباب الذين طالبوا لاحقاً

يقدم هاريس قراءة متميزة لفترة حكم محمود أحمددي نجاد، ويعتقد أنه لم يقدّم أحد غير أحمددي نجاد، المؤيد لاسترجاع أيام الثورة الأولى، بالإعلان - مراراً وتكراراً - أن أحد أهداف سياسة إدارته هو أن تصبح إيران «أكثر الدول تطوراً في العالم»، على نحو يذكّرنا بوعود محمد رضا شاه بتحويل إيران إلى «القوة الصناعية الخامسة» (ص 293).

تشير إحدى نتائج الدراسة إلى أن المحرك التنموي للجمهورية الإسلامية منذ تسعينيات القرن العشرين وما تلاها تشابه مع جهود بناء الدولة في حقبة ما قبل الثورة، باستثناء اختلاف أساسي واحد؛ هو أن النخبة السياسية العليا في مرحلة ما بعد الثورة كانت أكثر عناداً وتنافساً من الدوائر الملكية الضيقة التي سادت في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين (ص 176-177). وقد مكّنت هذه الانقسامات الفصائل المعارضة من منع مبادرات النخب الجديدة في الدوائر المختلفة للدولة أو مهاجمتها، مخافة تمكّنها من حشد قطاعات مختلفة من المجتمع من خلال السياسة الجماهيرية. وأدى التداخل بين تنافس النخب والتعبئة الشعبية إلى توسيع نظام الرعاية الاجتماعية الإيراني، ليتجاوز المؤسسات التي ورثها من السبعينيات، وتلك التي ابتكرها في الثمانينيات.

وعلى الرغم من أن النظامين الملكي والجمهوي الإسلامي كانا سلطويين، وربما اعتمدا على عائدات النفط، فإن كلاً منهما أنتج نظاماً للرعاية الاجتماعية مختلفاً تماماً عما أنتجه الآخر (ص 293). ومع ذلك، لا يمكن التسليم على نحو كامل بالنتيجة التي يعلنها هاريس في هذا المحور، ومفادها أن المنافسة الحزبية في النظام الثاني وفّرت بقدر كبير سبباً مختلفاً للمطالب

وهي التي شملت مطالبات بالتحول الديمقراطي تداخلت مع مطالبات بالتوزيع المتساوي للموارد الاقتصادية والاجتماعية (ص 265)؛ فبينما كان المحتجون في عام 2009 ينتمون في أغلبهم إلى الطبقات الوسطى الدنيا والعليا من المجتمع، فإنهم لم يكونوا ضمن الطبقة العليا النخبوية التي صورهم بها معارضو تلك الحركة، بل إنهم، على العكس من ذلك، كانوا إجمالاً رجالاً ونساءً ارتقوا من خلال المسارات المؤسساتية للجمهورية الإسلامية نفسها، ولكنهم شعروا بأن هناك ما يحول بينهم وبين سبل المعيشة المتوقعة التي وُعدوا بها. ومن خلال الاحتجاج، كانوا يستعملون القوة الاجتماعية التي اكتسبوها عبر مسار فترة ما بعد الثورة لدفع الدولة في اتجاه التحول الديمقراطي (ص 270-279).

إن دينامية العلاقات بين الدولة والمجتمع التي تم بحثها في هذا الكتاب تتعارض مع التصوير المتداول للرعاية الاجتماعية المتمثل بأنها رشوة استبدادية في نموذج الدولة الريعية. ومن هذا المنظور، فإن تبدل القوة الاجتماعية خلال العقود الخمسة الأخيرة في إيران يمكن وضعه، جنباً إلى جنب، مع تحولات أوسع للدول متوسطة الدخل خلال حقبة ما بعد الاستعمار.

تحتاج إحدى النتائج المهمة التي وضعها هاريس في نهاية كتابه إلى نقاش تفصيلي ودراسات ميدانية أخرى، وهي تتعلق بمستقبل إيران؛ فلو بقيت الجمهورية الإسلامية قائمة جيلاً آخر، أو أزاحها نظام جديد، فإن المناهج الاجتماعية الناتجة من مسارها ما بعد الثورة قد ولدت مجموعة من التناقضات التنموية من شأنها أن تقود الدولة في لحظة ما نحو أحد مسارين: الأول هو مسار ميثاق للرعاية الاجتماعية أكثر إقصاءً،

بوظائف وأوضاع ملائمة للشهادات التي حصلوا عليها حديثاً، لكن ذلك كان أكثر مما يستطيع القطاعان الحكومي والخاص توفيره؛ فضلاً عن إشكاليات صناديق التقاعد التي بدأت باتفاقيات تقاعد سخية، صيغت لتناسب قوة عمل رسمية أصغر. ومع احتمالية تحوُّل المجتمع إلى مجتمع يشيخ، لاحت في الأفق نقطة انعطاف التكلفة التي تفوق قدرة الدولة على الوفاء بها. وفي حين رفعت الطبقات المتوسطة الجديدة توقعاتها تجاه خدمات الرعاية الاجتماعية، فإن هذه القطاعات أجهدت السعة التنظيمية لنظام الرعاية الاجتماعية.

- إن الثورات ترفع التوقعات، كما أن دول ما بعد الثورات، خصوصاً تلك التي تمتلك نخبة سياسية على درجة عالية من التنافس ومشروعاً تنموياً توسعياً، تطلق الوعود التي ترفع من تلك التوقعات أكثر فأكثر. وحينما لا تتجسد هذه التوقعات في الواقع، ويتم إدراك أن رأس المال الثقافي الذي اكتسبه ملايين الأفراد من خلال المؤسسات التعليمية أثناء العقدين الماضيين أصبح غير ذي فائدة في البيئة الاجتماعية الحالية، فإن الكثيرين يصبحون مستعدين لأن يكونوا ضد الدولة، ولأن يحثوا على ذلك، على نحو علني، وذلك من أجل محاسبتها، وهو ما يعزز الحالة الاحتجاجية في دولة مثل إيران.

من خلال هذه الزاوية، تستحق مقارنة هاريس في قراءة احتجاجات الحركة الخضراء عام 2009 التوقُّف؛ فهو يضعها في سياقات تتجاوز عنوانها السياسي (تزوير الانتخابات، وشعار «أين صوتي؟»). لقد جسدت الاحتجاجات، وفق هذه الرؤية، شكاوى الملايين من المشاركين في الحركة الخضراء الوجيهة والقوية في آن واحد،

وكيان سياسي أكثر استبداداً وضيقاً؛ والثاني هو مسار تعميم ميثاق الرعاية الاجتماعية، وكيان سياسي أكثر ديمقراطية واتساعاً. وبأخذ انهيار النظام الجيوسياسي القديم في الشرق الأوسط في الاعتبار، يصعب توقع أي المسارين هو أكثر احتمالاً، إلا أن عُرف سياسة النزاع داخل إيران، وارتفاع مدد التنافس العالمي الذي نشهده، يوحيان بأن الحركات داخل المجتمع الإيراني ستستمر في الضغط والإجبار وإعادة تشكيل الدولة الإيرانية. وبهذا المعنى الدقيق، فإن التعبئة الشعبية لثورة 1979 ما زالت مستمرة، وهي التي ستشكل مشهد إيران المستقبلي.